



التلازم بين الأمن والتنمية لتحقيق الاستدامة

أبتسام ميلاد حديدان ❖ أمال ميلاد حديدان ❖ عصام العموري المختار ❖

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهومي الأمن والتنمية، والتطرق إلى التأثير المتبادل والارتدادي بين الأمن والتنمية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة، وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والكتب والدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وخلصت النتائج إلي: التأكيد على أن التنمية المعاصرة تتطلب استقراراً أمنياً لازماً لانطلاقها واستدامتها واستمرارها، وأن الأمن أن يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في توفير الظروف المناسبة لنجاح المجهود التنموي لاسيما ما تعلق بصيانة البنى التحتية من أي تهديدات أو مخاطر الحروب، وأن الأمن يمكن من توفر المورد البشري المتحفظ الذي يشعر بالطمأنينة والثقة، ما يجعله مقبلاً على المشاركة الفعالة في توفير دعائم التنمية. الكلمات الافتتاحية: التلازم - الأمن - التنمية - الاستدامة.

Abstract:

The study aimed to identify the concepts of security and development, and to address the mutual and regressive influence between security and development. The study relied on the analytical descriptive approach as it is the appropriate approach for the nature of this study, by examining previous studies, books and periodicals related to the subject of the study. The results concluded: Emphasizing that contemporary development requires security stability necessary for its launch, sustainability and continuity, and that security contributes directly or indirectly to providing appropriate conditions for the success of the development effort, especially with regard to the maintenance of infrastructure from any threats or risks

❖ جامعة طرابلس-السواني .

❖ جامعة طرابلس - جنزور .

❖ جامعة صبراتة - التربية صرمان.

of wars, and that security enables Availability of a motivated human resource who feels reassured and confident, which makes him willing to actively participate in providing the foundations for development.

Keywords: Introductory words: correlation - security - development sustainability.

المقدمة:

يظل الأمن مدخل ومفتاح التنمية الاقتصادية، فالأمن والتنمية قرناء إذا غاب أحدهما غاب الآخر، لذلك يجب وضع استراتيجية وطنية هدفها الأول استعادة الأمن، وفي سبيل تناول هذه الإشكالية تناولت الدراسة عرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت متغيري الأمن والتنمية، والأمن وأنواعه وأبعاده ومستوياته، والتنمية وأنواعها ومؤشراتها والتلازم بين الأمن والتنمية لتحقيق الاستدامة، وتم التوصل الي نتائج وبعض التوصيات.

مشكلة الدراسة:

لا تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية مصطلحان متلازمان، فللوصول إلى أمن مستدام وتنمية مستدامة في مساراتها المختلفة، فلا بد من توفر إطار أمني يحقق لها الاستقرار، ذلك إن العلاقة بين الأمن والتنمية هي علاقة تبادلية جدلية في إطار إن لا تنمية بلا أمن ولا أمن بلا تنمية، ولا يمكن أن تنجح مشاريع تنموية في ظل الصراعات والنزاعات والحروب، كما لا يعقل أن يعم الأمن في ظل غياب تنمية تلبى احتياجات وطموحات المواطنين وترفع مستوى معيشتهم. وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن هناك علاقة متلازمة وثيقة بين الأمن والتنمية، ومن ثم فأنها تسعى للإجابة على التساؤل التالي: ما هي أوجه التلازم بين الأمن والتنمية لتحقيق الاستدامة.

أهمية الدراسة:

1. الإشارة إلى العلاقة التفاعلية بين متغيري الأمن والتنمية كمقياس للبرهنة على مستوى القدرة والكفاءة التي يفترض أن يتميز بها الأمن كمفهوم يرتبط ارتباط وثيق بعملية التنمية.
2. نشر الوعي بمفهوم الأمن والتنمية والعلاقة الترابطية بينهما في تحقيق حياة الرفاهية لعموم المواطنين على حدٍ سواء عند توافر البيئة الامنة المستقرة المؤاتية لإحداث عملية التنمية.

3. توضيح الانعكاسات السلبية لغياب الأمن ووقوفه عائقا امام حدوث عملية التنمية المستدامة في ليبيا.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على مفهومي الأمن والتنمية.

2. التطرق إلى التأثير المتبادل والارتدادي بين الأمن والتنمية.

المفاهيم الإجرائية:

التلازم: عدم وجود أمن بدون تنمية وعدم وجود تنمية بدون أمن.

الأمن: الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة التغيرات المحلية والدولية والمجتمع ضد الاخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات ليتم التعبير عن الرضا العام داخل المجتمع.

التنمية: عملية تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع لتمكنه من توفير القوى البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز الإنتاج الاقتصادي، مما يسمح بضمان مستوى لائق من المعيشة للمواطنين في إطار من الأمن.

الاستدامة: تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها.

المنهجية المتبعة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة، وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والكتب والدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، لاستخلاص النتائج والخروج بالتوصيات.

الدراسات السابقة:

دراسة ساحلي (2019): بعنوان العلاقة بين الأمن والتنمية في دول الربيع العربي-

دراسة حالة الازمة السورية، التي هدفت إلى كشف الغموض القائم في العلاقة بين متغيري الأمن



والتنمية بالتركيز على حالة سوريا حول ما مدى كفاءة الأمن في تحقيق التنمية وما مدى تأثير الأزمة الأمنية في سوريا على تحقيق التنمية. وخلصت النتائج إلى: أن التنمية لا تتحقق في غياب الأمن وإن اخفاق جهود التنمية تقود إلى تهديد الأمن ، بمعنى أن كلاً من الأمن والتنمية شرط لوجود الآخر، وأن الصراع الداخلي في سوريا خلف خسائر بشرية واجتماعية واقتصادية ضخمة متنامية كان من المفترض أن توجه لتحقيق التنمية الشاملة، أن دولة سوريا قد تكبدت أكبر تكلفة اقتصادية للعنف الدائر فيها قدرت بـ(88%) من الناتج المحلي، وقد ترك العنف فيها أكبر تأثير على الاقتصاد علي مستوى العالم وذلك بقيمة (42) مليار دولار بحسب مماثلات القوة الشرائية، وقد ارتفعت نسبة التضخم بحوالي (6000%) وبلغ إجمالي خسائر الاقتصاد السوري نحو(226) مليار دور ، وهي أموال كان من المفترض أن تتوجه إلي تحقيق تنمية البلاد(ساحلي: 2019،485-501).

دراسة المحلاوي (2014): بعنوان أثر الأمن على التنمية الاقتصادية وقد هدفت إلى معرفة لماذا لم تتحقق التنمية الاقتصادية في الدول العربية التي قام بها الربيع العربي، بالرغم من صحوة شعوبها وكسرها لحاجز الخوف وتزايد قدرة الرأي العام على توجيه الاحداث. وكشفت النتائج: إن الاستقرار الأمني عامل من عوامل الازدهار والرجاء الاقتصادي أن غيابه لا يشجع الاجتهاد في ميادين التنمية، ففي ظل الارتباك الأمني تختفي الأنشطة التنموية والاقتصادية ويمثل هذا الارتباك بيئة طاردة للاستثمارات المحلية وتنخفض عملية الاستقطاب لروس الأموال الخارجية، علاوة على جذب العملات الأجنبية لتغذية المخزون الاحتياطي من الأوراق الأجنبية (المحلاوي: 2014، 111-135).

دراسة مرتضى وحمد (2018): بعنوان دور الأمن في التنمية الاقتصادية العراق انموذجا، والتي هدفت إلى توضيح العلاقة بين الأمن والتنمية والمشاكل التي تتخلل من تلك العالقة، والتطرق على واقع الأمن في العراق واهم التحديات التي تواجهه في الوقت الراهن وانعكاساته على التنمية الاقتصادية. وأشارت النتائج إلى: إن غياب الأمن الوطني والمائي والغذائي في العراق أدي إلي تراجع عملية التنمية الاقتصادية، فالناتج المحلي الإجمالي معتمد



كليا على مساهمة النفط، بينما القطاعات الأخرى ظلت ليس لمساهمتها قدر يذكر ومازالت معدلات الفقر والبطالة في تصاعد مستمر، أن استقطاع جزء كبير من إيرادات النفط للميزانية العسكرية خلال الفترة من 2014 إلى 2017 حرم القطاعات المنتجة من التخصيصات المالية المخصصة لها، مما انعكس ذلك على تدني إنتاجية قطاع الزراعة والصناعة (مرتضى وحمد: 2018، 267-284).

دراسة وليد عيد جبر (2020): بعنوان الامن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة- العراق انموذجاً، والتي هدفت إلى نشر الوعي بمفهوم الامن الانساني والتنمية البشرية المستدامة والعلاقة الترابطية بينهما في تحقيق حياة الرفاهية لعموم المواطنين على حدأ سواء عند توافر البيئة الامنة المستقرة الموازية لإحداث عملية التنمية، وتسليط الضوء على واقع التنمية البشرية المستدامة في المجتمع العراقي وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها في الوقت الراهن، ومعرفة اهم المعوقات او التحديات امام حدوث عملية التنمية البشرية المستدامة في العراق وما هي اهم المرتكزات الاساسية التي تقوم عليها لمواجهة هذه التحديات ووضع آلية عمل جادة لمواجهتها. وخلصت النتائج إلى (جبر: 2020، 189-209).

دراسة عبد المهدي (2014): بعنوان الاستقرار الأمني وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر- ظاهرة الأمنوتنموية، والتي هدفت إلى التعرف على محددات التنمية الاقتصادية وموقع الأمن بينها، والتعرف على مفهوم الاضطرابات الأمنية وأنواعها، وتحديد مدى وقوة واتجاه العلاقة بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية وتحديد قنوات تأثير الاستقرار الأمني على التنمية، وبينت النتائج: وجود علاقة سببية ذات اتجاهين علاقة تبادلية بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية، إعادة النظر في سياسات الاستقرار الأمين وأن الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية وجهان لعملة واحدة، وبالتالي السعي نحو تحقيق الاستقرار الأمني بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية (عبد المهدي: 2014، 37-76).

الأمن وأنواعه:

عرف الأمن بأنه " قدرة المجتمع على مواجهة الأحداث والوقائع الفردية للعنف وكذلك جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والمؤدية للعنف " (حسين: 2014، 8).

وهو: " اطمئنان الفرد على دينه ونفسه وعقله وأهله وماله وكل حقوقه في الوقت الآتي، أو مما هو آت في داخل بلاده وخارجها من العدو وغيره "" (لخيار: 2014، 200).

يعد مفهوم الأمن ذا طبيعة ديناميكية يتطور بتطور الظروف والأحداث، وهو مرتبط ارتباط وثيق بالأوضاع والمعطيات المحلية والإقليمية والدولية، ويعد الأمن من الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات المحلية والدولية وتأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الاخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات ليتم التعبير عن أثرها العام داخل المجتمع لهذا فان الأمن هو الدفاع والبقاء ضد الاخطار والتهديدات سواء عسكرية أو اقتصادية أو بيئية. ووفق تقرير التنمية البشرية لعام 2005 الامن بانه خطر الإرهاب بكل أشكاله الذي يشجع على القيام بردود أفعال عسكرية التي من المحتمل أن تفشل في تحقيق الأمن الجماعي مما يتطلب تطوير بيئة آمنة تدرك أن الفقر والانهيار الاجتماعي والنزاعات الأهلية سواء كانت على أساس عرقي أو ديني وهي المكونات الأساسية للتهديدات الأمنية، ويعد الأمن هو أحد أكثر الوظائف أهمية لدى الدولة لضمان الحماية من مختلف المخاطر التي تستهدف حقوق الانسان سواء كانت تهديدات سببها النزاعات والعنف أو المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن أهم متغيرات مفهوم الأمن:

متغير التوازن: ويعني قدرة الدولة على خلق اتفاق وانسجام خارجي فضلاً عن القدرة على خلق اجماع داخلي.

متغير الرفاهية: يتضمن قدرة المجتمع علي تحسين كل من مستوى المعيشة وظروف الحياة على حد سواء ولبلوغ ذلك يتطلب القيام بالتنمية.



متغير القدرة العسكرية: يعتمد على ما متوفر من القوات العسكرية من معدات وكوادر بشرية واستراتيجيات (محمد:2013، 20).

لذا انتقل مفهوم الأمن من مجرد كونه قضية عسكرية محضه إلى كونه قضية مجتمعية تنموية شاملة تتعلق بمدى قدرة الدول والمجتمعات على تخطيط وتنفيذ برامجها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. وقد قسم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الأمن إلى سبعة أنواع هي: الأمن الاقتصادي، الأمن البيئي، الأمن الغذائي، والأمن السياسي، والأمن الصحي، والأمن الشخصي، الأمن المجتمعي (الزيات:2002، 111).

أبعاد الأمن:

لغرض تحقيق الأمن ومن ثم بلوغ الرفاهية والاستقرار، فإن الامر يتطلب توفير بعض الأبعاد التي تسهم في تحقيقه وهي:

1. البعد العسكري: يتضمن بناء القوات المسلحة وتأهيلها ورفع كفاءتها ومستواها التكنولوجي.
2. البعد السياسي: يتضمن بناء الدولة والمحافظة على كيانها وتعزيز مكانتها إقليمياً ودولياً.
3. البعد الاقتصادي: يعمل على توفير مستلزمات الحياة كافة واشباع الحاجات.
4. البعد الاجتماعي: يهدف المحافظة على كل ما يتعلق بالإنسان من عادات وتقاليد، وتوفير الجوانب التربوية والصحية.
5. البعد البيئي: يتضمن العمل على توفير بيئة آمنة بعيدة عن المخاطر واضرار الكوارث الطبيعية.

هذه الأبعاد تشكل الحلقات المترابطة لتوفير الأمن والاستقرار، فإي خلل فيها سيؤدي إلى عدم تحقيقه مما يتطلب تهيئة الإمكانيات المالية والبشرية اللازمة لجعل هذه الأبعاد متوفرة لبلوغ الأمن ومن ثم تحقيق التنمية (فريد:2008، 8). وتوفير الأمن تحقيق استمراريته وديمومته وجعله حالة طبيعية من ضمن أطار الحياة، يكون بتوافر مجموعة من الوسائل من أهمها:

1. النظام الداخلي والقوانين: فكلما كانت الأنظمة والقوانين ذات تأثير وفاعلية، كلما ازداد وتعمق الوجود الأمني.

2. الوسائل العسكرية: تعد ذات أهمية كبيرة لتوفير الأمن من خلال مواجهة التهديدات المسلحة الخارجية والداخلية.

3. الوسائل والتدابير الاقتصادية والدبلوماسية: وذلك لمواجهة مختلف التهديدات وخصوصاً غير العسكرية منها (الحربي: 2008، 112-125).
مستويات الأمن:

1. الأمن القومي: ينقسم مفهوم الأمن القومي (الوطني) المستوي الأساسي للأمن الذي تسعى الدول لتحقيقه داخليا وخارجياً، فدفع التهديد الخارجي من أولويات الأمن القومي بما يكفل حياة مستقرة للشعوب، وقد مر بمرحلتين مهمتين نتيجة للتطورات العالمية. ففي المرحلة الأولى كان ينظر إليه بالنظرة الإستراتيجية الضيقة وهي صد هجوم عسكري معاد، وحماية حدود الدولة من الاعتداءات الخارجية، والمحافظة على الاستقلال الوطني، وفي المرحلة الثانية صار لزاماً على الدولة أن تؤمن مواطنيها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ضد أخطار متعددة فرضتها طبيعة الانفتاح الواسع وانتهاء عصر العزلة وانتشار فكر العولمة في فترة ما بعد الحرب الباردة. من ثم فإنه يشمل محورين أساسيين هما محور المصالح: ويضم المفاهيم التي تعالج الأمن القومي بوصفه تهديد للمصالح الحيوية للدولة، ومحور غياب المخاطر والتهديدات: ويضم المفاهيم التي تعالج الأمن القومي بوصفه وضعاً عملياً وسياسات تطبيقية، الهدف منها حماية الدولة وأركانها ومقوماتها من أية مخاطر أو تهديد، مهما كانت طبيعتها أو مصادرها (مراد: 2017، 136).

2. الأمن الجماعي: بعد الحرب العالمية الأولى غزى الفقه السياسي إدراك يقضي بضرورة الحفاظ على الوضع القائم بترسيب عوامل الاستقرار العالمي للحيلولة دون تغيير الواقع الدولي، أو إرباك علاقات أعضاء المجتمع الدولي على نحو غير مشروع باتخاذ خطوات جماعية تشترك فيها الأسرة الدولية لقوة ضاغطة أي محاولة للتغيير السلمي، وبسط السلام ليكون أساس التعامل في فض النزاعات والمشاكل بين أعضاء المجتمع الدولي واستنكار العنف واستبداله بمد جسور التعاون والمحبة بين دول العالم. والأمن الجماعي يقوم على مبدأ ذو شقين. الأول: يتضمن التهيئة

- الجماعية للتدابير الوقائية التي تسبق العدوان وقد تحول دون وقوعه. والثاني: التدخل الجماعي في شكل مؤيدات جزائية تفرض على المعتدى لوقف اعتدائه (الحربي: 2008، 112-125).
3. أمن الإقليمي: يعمل مفهوم الأمن الإقليمي على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وأهداف هذه المجموعة، والأمن الإقليمي يعني التزام الدول المنتمية إلى إقليم معين والمشاركة في جماعة دول الإقليم والإقليم نفسه، وهو مقرون بعدد من الكيانات السياسية التي تستطيع أن تصنف بأنها دول وكيانات تملك الشرعية القانونية في الأسرة الدولية وتنتهي إلى إقليم معين (العامري ومحسن: 2009، 167-198).
4. الأمن العالمي (الدولي): هو نتيجة وحاصل أمن كل دولة عضو في المجتمع وهو أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل، وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها توازن ونظام الأمن الجماعي. وعلى مستوى الأمن الدولي فإن الجديد في مفهوم الأمن قد تم على مستوى مفهوم التهديد حيث ظهر هذا الأخير دون عدو، وإن وجد هذا العدو فهو ليس كائنات ماديا أي دول بل قد تكون ظاهرة أو مجال معين فالعدو يكون الاقتصاد والمال والتكنولوجيا فتصبح ظاهرة مثل الانفجار البيئي، وقد فرضت طبيعة النظام الدولي المتغيرة وجهاً آخر للأمن، فأصبح يعرف بمعالجة قضايا الأمن الوطني في إطار دولي واقليمي (الحربي: 2008، 112-125).
5. أمن المجتمعي: تتضمن أجندة الأمن المجتمعي الاهتمام بالمشاكل اليومية للمواطنين واشباع الحاجات ذات العلاقة المباشرة والملموسة بالحياة الاجتماعية مثل البطالة وتوفير المياه العذبة وتنظيف المدن من التلوث ومكافحة الأمراض والجريمة في الشوارع والعنف في المجتمع، أي مقاومة كل مصادر تهديد صفو الحياة الاجتماعية للمواطنين. وتأخذ أجندة الأمن المجتمعي شكل المصفوفة التي تربطها علاقات تعزيز متبادل مشكلة في نهاية المطاف المضمون الاستراتيجي والعملية للسلم المجتمعي (المقداد: 2005، 367-358).



التنمية وأنواعها:

عرفت التنمية بأنها "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية واحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين لنوعية الحياة فيه" (العيسوي:2003، 13).

كما عرفت بأنها "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مه الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه اجتماعياً واقتصادياً وصحياً وثقافياً، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة" (شيلي:2020، 43).

التنمية السياسية:

عرفها أالموند بأنها "تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وتحديد استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع، وهو ما يفسر فهمه التنمية السياسية في إطار التحديث السياسي، إذ تتمثل معايير التنمية السياسية حسبه في التمايز البنيوي واستقلالية النظم الفرعية وعلمانية الثقافة" (عثمان:2013، 29).

حاول لوسيان إعطاء مفاهيم شاملة وموسعة للتنمية السياسية وذلك انطلاقاً من معالجة الموضوع من جوانبه المختلفة، وعبر العديد المتغيرات حيث ركز على ثلاثة عناصر أساسية:

1. تعزيز المساواة: وهذا يفترض ظهور مواطنين قادرين على تحمل مسؤولية المشاركة في الحياة السياسية مع ضرورة وجود قانون يساوي بين الجميع في الاجراءات الخاصة بالتعبئة السياسية التي تساوي في تقديم الفرص نفسها لكل فرد.
2. تحسين قدرات النظام السياسي: وتتضمن التنمية السياسية عندما تحققها وتجعل الأنظمة السياسية ذات قدرة متزايدة على إدارة الشؤون العامة وتلبية المطالب المجتمعية وتعزيز أعمال الحكومة وفعاليتها.

3. التباين البنيوي: يتحدد من خلال تحديد الكيفية التي من خلالها يتم التحديث لأن الصراع في المجتمع عند انتقاله نحو التحديث يبلور أزمات تتصل الواحدة بالأخرى، لذلك يفترض من كل نظام تحقيق النجاح عبر مجابهة هذه الأزمات لضمان نجاح التنمية السياسية (الزيات:2002، 58).

التنمية الاجتماعية:

تم تعريفها بأنها " حركة مصممة لرفع وتحسين مستوى المعيشة للسكان ككل بمشاركة نشطة، أي بمبادرة تلقائية من كافة أفراد المجتمع، وفي حالة ثبوت غياب المبادرة التلقائية للأفراد، يجب استخدام كافة الأساليب الفنية التي تتضمن استشارة الأهالي لضمان استجابتهم بحماس لهذه المبادرة" (لخيار:2014، 250).

كما عرفت بأنها " عملية ذات دوافع ذاتية وأبعاد متعددة تهدف إلى إدخال تحسينات مستدامة على رفاهية الأفراد والمجتمعات في ظل خلفية قوية للعدل" (السعيد:2005، 80).
كما انها "هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول لها" (السعيد:2005، 80).

التنمية الاقتصادية:

تم تعريفها بأنها " التقدم الاقتصادي المتدرج في التقدم الإجمالي للمجتمع ويتم عبر الزيادات التي تطرأ عليه والتطور والزيادة المنسجمة في مختلف قطاعات الاقتصاد، ووجود شبكة اقتصادية مترابطة وأن تكون النشاطات الاقتصادية كافة في خدمة تحسين مستوى وشروط حياة المجتمع".

عرفها الاقتصاديون ومخططو التنمية بأنها " قدرة الاقتصاد القومي على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي، بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر على التنمية" (وهبان:2003، 43).



وعرفت بأنها: " الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي قادراً على توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي بمعدل يتراوح بين نسبة 5% ونسبة 7% سنوياً" (الزيات:2002، 58).

وعرفت بأنها " فعالية اجتماعية حركية تتضمن تغييرات كمية ونوعية في حياة الناس خلال فترة زمنية معينة " (حسين:2014، 78).

كما عرفت بأنها "عملية مدروسة هادفة لزيادة الإنتاجية من خلال العمل على تطوير القدرات البشرية وتنميتها بأحدث الأساليب التكنولوجية، للعمل على زيادة التكوين الرأسمالي؛ مما يؤدي إلى إعطاء فرصة لتحقيق وفورات اقتصادية أكبر تمكن الاقتصاد من النمو ذاتي" (عثمان:2013، 30).

عرفت التنمية الاقتصادية بأنها " التقدم الاقتصادي المتدرج في التقدم الإجمالي للمجتمع الذي يتم عبر الزيادات التي تطرأ عليه والتطور والزيادة المنسجمة في مختلف قطاعات الاقتصاد، ووجود شبكة اقتصادية مترابطة في خدمة تحسين مستوى وشروط حياة المجتمع" (العيسوي:2003، 13).

الأمن والتنمية العسكرية:

ارتبط مفهوم الأمن من المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الاخطار التي يهدد وحدتها الترابية واستقلالها واستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى، ويرجع هذا التقليد إلى زمن الواقعية الكلاسيكية التي جسدها نيكولا ميكيافلي عندما رأى في متغير القوة أساس لاستقرار الحكم، في حين شكلت بداية التسعينيات من القرن الماضي نقلة نوعية في ادراك مفهوم الأمن تنظيراً وممارسة ، حيث اخرج الأمن من المفهوم العسكري الضيق الذي يضع البعد الدولي في قلب الاهتمام الذي لازمه إلى أبعاد أخرى لم تكن مدرجة في الفترة السابقة، هي تعدد المحاولات الأولية والمهمة للتعبير عن تلك الحاجة لتوسيع مفهوم الأمن بحيث لا يقتصر على التهديدات التقليدية، وما أوده ريتشارد أولمان في مقاله إعادة تعريف الأمن بأن حماية الدولة من هجمات عسكرية عبر الحدود خاطئ وخطر في آن واحد، وأن التهديد للأمن



هو نشاط أو سلسلة أحداث تهدد بشكل كارثي خلال مدى زمني محدد نسبياً بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما أو تهدد بشكل جوهري يقلص مدى الخيارات السياسية المتاحة أمام حكومة تلك الدولة أو وحدات خاصة غير حكومية داخلها سواء أكانت هذه الوحدات أفراد أو جماعات أم مؤسسات. وأن ارتباط ديناميكيات الأمن بمصادر تهديدات جديدة أسفر عن أبعاد جديدة للأمن لا ترتبط بالبعد العسكري التقليدي والتي حددها باري بوزان في خمس مجالات هي: المجال العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي أو المجتمعي والبيئي، وقد حدد تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تقريره للتنمية البشرية 1994 في محاولة لتفسير ظواهر جديدة من التهديد الأمني وهي الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن البيئي والأمن الشخصي والأمن المجتمعي والأمن السياسي (ساحلي: 2019، 485-501).

مؤشرات التنمية:

1. مؤشر التغيرات الهيكلية: يهتم بالتغيرات الحاصلة في الهياكل الاقتصادية للدول النامية لتأشير درجة التنمية المتحققة فيها، ومن النماذج الموضوعة ضمن هذا الإطار النموذج الذي افترضه جيري الذي يعتمد على حساب انحرافات الإنتاج الحقيقي للقطاعات الاقتصادية من الإنتاج الافتراضي لهذه القطاعات، خلال مدة معينة مع الأخذ بعين الاعتبار عدم حدوث تغيرات هيكلية داخل القطاعات الاقتصادية للمدة ذاتها.
2. مؤشر الإمكانيات: أحد المؤشرات المستخدمة لقياس القدرات الذاتية للدولة النامية وطبيعة الظروف التي يمكن أن تساعد أو تعوق في تحقيق الاستقلال ومؤشراته وهي:
 - أ. الموقع الجغرافي ويتعلق بالأهمية النسبية للموقع الجغرافي للدولة.
 - ب. الحجم ويتضمن مساحة الدولة وعدد السكان.
 - ج. مدى توفر الموارد الطبيعية وتنوعها.
 - د. التقارب الحضاري والاجتماعي للسكان.
3. مؤشرات التنمية القومية: هي مجموعة من المؤشرات ينقسم كل واحد منها إلى مؤشرات فرعية الهدف من ذلك هو قياس التطور وإمكان بلوغ الأهداف، ويتم ذلك من خلال معرفة



مؤشر الوفاء بالاحتياجات الأساسية ومؤشر المشاركة بالتنمية واتخاذ القرارات، ومؤشر تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات فيما يخص الغذاء والعلاقات الاقتصادية والتكنولوجيا والثقافية، كذلك مؤشر الأداء الاقتصادي المتمثل بالإطار المؤسسي للإنتاج وهيكلة المتغيرات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي والاستقرار والقضاء على تبيد الموارد، ومؤشر الأمن الاجتماعي والسلامة العامة، ومؤشر صيانة البيئة والمحافظة على التوازن البيئي ومؤشر التطورات السكانية ومؤشر تطور قاعدة المعلومات، مع الأخذ بالاعتبار أي قضايا تنموية أخرى ذات أهمية خاصة (القريشي: 2007، 122).

التلازم بين الأمن والتنمية لتحقيق الاستدامة:

ظهر مفهوم أمن التنمية وقصد به توفير المتطلبات الداخلية والخارجية اللازمة لتوفير الاطمئنان والاستقرار الذي يؤدي إلى وجود البيئة الجاذبة والحاضنة للعملية التنموية، والتي تتوافر فيها الضمانات التي تكفل استمرارها واستدامتها وانطلاقها لتحقيق أهدافها، وذلك على المستوى الكلي الذي يشمل الدولة والمجتمع وعلى المستوى الجزئي المتعلق بأمن المؤسسات والمنظمات والأفراد العاملين في المجال التنموي، ومن ثم فإن أمن التنمية يقوم على ازدياد المكون الفكري والمعرفي اللازم للتعامل مع قضايا الأمن بصفة عامة والقضايا ذات الصلة بعملية التنمية على وجه الخصوص (المقداد: 2005، 367-358).

ومن أبرز من تناول التلازم بين الأمن والتنمية وربرت ما كنمارا وزير الدفاع الأمريكي في ستينيات القرن العشرين ورئيس البنك الدولي الأسبق، الذي أشار في كتابه جوهر الأمن بأن الأمن يعني التنمية ولا يعني تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزء منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه، أن الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا محل للحديث عن الأمن، وأن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل. ففي القارة الأفريقية نجد أن أغلب بلدانها تعاني من غياب التنمية نظراً



لهشاشة بنيتها السياسية والاقتصادية وشيوع مظاهر الفقر والأمراض، بالرغم من مساحتها الشاسعة وزيادة عدد سكانها وتوفر الموارد الطبيعية الضخمة من النفط والمعادن إلا أنها تصنف من أفقر المناطق في العالم، وبالرجوع إلى الأسباب والعوامل التي أدت إلى ذلك نجد أن غياب الدولة ومؤسساتها هو العامل الأساسي الذي يؤدي إلى غياب التنمية. فالعجز عن توفير الاستقرار السياسي دفع الأفراد إلى التمرد والدخول في صراعات من أجل الحصول على أمنها الغذائي كما في السودان، فضلاً عن عدم توفر الإرادة والقدرة في استغلال واستثمار مواردها التي تعزز التنمية وتطور اقتصادها مما يحقق الرفاهية والعيش الملائم لسكانها (القريشي: 174، 2007).

ترجع العديد من الكتابات العلاقة التاريخية بين التنمية والأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ابتكر الليبراليون أجندة أمنية مزدوجة لحل النزاعات والصراعات بالطرق السلمية وتحفيز التنمية في هذه البؤر، على أمل تجنب تكرار العنف الذي اتسم به النصف الأول من القرن العشرين، ولقد تم وضع مجموعة أهداف أهمها: منع اندلاع صراعات من خلال تشجيع الانسجام بين الدول من خلال الحوار والتعاون. وفكرة لتوسيع والتعميق في أجندة الأمن الدولي من خلال تأمين الرفاه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للإنسان على المستوى الفردي (الحربي: 125-112، 2008).

وقد برزت بشكل أكبر فكرة التوسيع والتعميق في العلاقات الدولية خاصة في المجال الأمني مع المفكر باري بوزان للانتقال من مفهوم الأمن التقليدي العسكري إلى الأمن المجتمعي والبيئي والاقتصادي، حاول العديد من المفكرين والقادة أن يأسسوا مفهوم جديد للأمن يقوم على التحرر من كل خوف ومن كل تهديد أو ندرة في الموارد قد يصيب الإنسان حيث أوضح أحد وزراء الخارجية الأمريكية بقوله " يجب خوض معركة السلام على جبهتين. الأول هو الجبهة الأمنية حيث الانتصار يعني التحرر من الخوف. والثاني هو الجبهة الاقتصادية والاجتماعية حيث الانتصار يعني التحرر من الفاقة. وحده النصر على الجبهتين يمكن أن يضمن للعالم سلاماً دائماً". ويقول الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان "العلاقة الموجودة بين الأمن والتنمية

هي أن التخلف التنموي لا يهدد أمن الإنسان بشكل مباشر فحسب، بل إنه يساهم أيضاً في التكوين غير المباشر لتربة خصبة لتوليد التهديدات الأخرى بما في ذلك الحروب والنزاعات، وثانياً تؤدي هذه الصراعات إلى انعدام الأمن الإنساني والتنموي على حد سواء، وبالتالي محاصرة المجتمعات داخل الحلقة المفرغة من الصراع" (العامري ومحسن: 2009، 167-198). وهناك ارتباط واضح بين التخلف واللامن حيث توضح الإحصائيات أن نسبة الأشخاص الذين قتلوا بسبب النزاعات في البلدان المتخلفة تنموياً أعلى بعشر مرات من البلدان متوسطة النمو وأعلى بعشرين مرة من الدول التي تفوقها في التنمية. ففي كثير من الحالات ترتبط الحرب داخل الدولة دائماً بانخفاض واضح في الناتج القومي الإجمالي، وانخفاض كبير في آفاق معدل النمو وزيادة في عجز الميزانية. وهناك مجموعة من الأبعاد التي اعتمدها المحللون لتفسير العلاقة بين التخلف واللامن تناولوا من خلالها أسباب الصراعات :

1. البعد الثقافي (عدم المساواة): فمعظم الحروب الجديدة التي نشأت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي كانت بين مجموعات متميزة ثقافياً أو عرقياً، وفي الغالب منبع الصراع يكون حول بعض القضايا الأساسية المتعلقة بتوزيع السلطة وممارستها والموارد والثروات.

2. الدافع الفردي: أي الدافع الخاص للفاعلين المتورطين في النزاع، حيث يقول كل من كولير وهوفر أن الفوائد الاقتصادية الصافية للحرب بالنسبة للبعض تعوض التكاليف وبالتالي تحفزهم على المشاركة. حيث يسمح التخلف للحرب بأن تصبح تدريجية وطويلة الأمد. لهذا السبب كما يقول كين، "على نحو متزايد، تحولت الحروب الأهلية التي يبدو أنها بدأت بأهداف سياسية إلى صراعات تكون فيها الفوائد قصيرة الأجل ذات أهمية قصوى" أي أصبحت الأهداف المادية السريعة هي المطلوبة.

3. فشل الدولة في أداء واجباتها: فعادة ما يكون العنف نتيجة لفشل الدولة في أداء واجباتها الأساسية، ويتجلى هذا الأخير في عدم المساواة بين فئات المجتمع، وانخفاض الدخل الفردي وانخفاض متوسط العمر المتوقع والنمو الاقتصادي. والصراعات في السودان والصومال مثلاً تعكس هشاشة اقتصادية كبيرة مع غياب العدالة ووجود فروق مهولة في توزيع الدخل،



بالإضافة إلى ارتفاع معدلات وفيات الرضع، مما ساهم بشكل كبير في تصعيد وتغذية النزاعات والصراعات (العيسوي: 2003، 165).

ويمكن التمييز بين ثلاث منظورات لمقابلة العلاقة بين الأمن والتنمية المنظور الأول يرى أن التنمية متغير مستقل وأن الأمن هو تابع وهذا يعني أن الأمن لا يمكن أن يتحقق إلا بتوفير عدة شروط أولية، وهي الشروط الاقتصادية والصحية والبيئية، إلى جانب الغذاء، وهذا ما تبناه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 1994، أما المنظور الثاني فيرى أن الأمن متغير مستقل وهو شرط أساسي في تحقيق التنمية وإن التنمية متغير تابع. أما المنظور الثالث فيرى أن العلاقة بين الأمن والتنمية علاقة تداخل وتشابك وأن العلاقة السببية بينهما هي علاقة متبادلة، فالتنمية يمكن النظر إليها كمتطلب لتحقيق الأمن ويمكن النزر إليها كنتيجة لتحقيق سياسات الأمن. وإن التنمية المعاصرة لها خصائص معينة تميزها عن عمليات وتجارب التنمية التي حدثت عبر المراحل التاريخية السابقة، الأمر الذي كان له آثار على مختلف جوانب الحياة في المجتمعات المعاصرة، وأبرزها الجانب الأمني الذي أدى إلى تطور واضح في مفهوم الأمن المعاصر بحيث اتسع نطاقه وازدادت أهميته في كافة الجوانب الحياة والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية (ساحلي: 2019، 485-501).

ويعتبر الأمن المحرك الأساسي والحقيقي للتنمية بصفة عامة والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، كما أن الأمن يعد بمثابة الداعم للتنمية المستدامة؛ لذا تحرص دول العالم على الاهتمام بالأمن، واعتباره عصب التنمية، باعتباره من أهم الواجبات التي تقوم عليه الدول، لذا تسعى الدول نحو تسخير وتوفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيق هذا الأمن بما يكفل ضمان التنمية. كما يمكن القول بأن الأمن والتنمية صنوان لعمله واحدة، باعتبار أن أي خلل في أحدهما يؤثر على الآخر؛ إذ أن الأمن يشير إلى مجموعة من الأسس والمركبات التي تحفظ للدولة كيانها واستقرارها، وتكفل لها القدرة على تحقيق قدر من الثبات في مواجهة المشكلات التي تواجهها في مختلف المجالات. أما التنمية فتعني توفير كافة الاحتياجات الأساسية اللازمة لبناء الدولة؛ وهو ما يعكس الارتباط الشديد بين قدرة الدولة على إشباع الحاجات وتوفير

المتطلبات الأساسية للأفراد والجماعات الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبين حجم الأمن الذي ينبغي أن تنعم به، دون إغفال تأثير الجوانب المادية والعسكرية التي قد تفرضها البيئة الدولية، وهو الأمر الذي يجعل من ارتباط التنمية الاقتصادية بالأمن مسألة جوهرية في حالة تأثير الأوضاع التنموية على أمن وبقاء الدولة ذاته، وبصفة خاصة في الدول النامية؛ حيث تفرض عليها كثرة التوترات والنزاعات الحدودية والإقليمية العنيفة المسلحة الاهتمام بموضوعات مثل: الأمن القومي والأمن الوطني أكثر من موضوعات الأمن الإنساني شديدة الصلة بالتنمية، باعتبار أن هذا الجانب يصلح لدول العالم المتقدم بدرجة أكبر منه لدول العامل النامي؛ إذ أن الدول المتقدمة تنجح في توفير كافة المتطلبات الأساسية للأفراد بعكس الدول النامية التي تعجز عن توفير هذه المطالب، وهو ما يؤدي إلى زيادة الصراعات والتوترات والنزاعات والخلافات بسبب تدهور مستويات التنمية بها (وهبان: 2003، 120).

أي أنه إذا وجد الاستقرار الأمين في أي دولة فمن الطبيعي أن تتواجد التنمية الاقتصادية بها، بغض النظر عن موارد تلك الدولة، سواء كانت هذه الدولة تمتلك موارد اقتصادية ضعيفة أو قوية، حيث أنه لا توجد دولة في العالم إلا ولديها موارد اقتصادية، إلا أن عدم وجود استقرار أمني قد يدفع الدولة إلى تراجع المؤشرات الاقتصادية المالية والنقدية، وتردي الأوضاع المعيشية والإنسانية بهذه الدولة. وهذا يعني أن التنمية تعد بمثابة المتغير التابع في الدول النامية بينما يصبح الأمن المتغير المستقل على عكس الدول المتقدمة إذ أن الأمن يمثل متغير اقتصادياً تابعا بينما تمثل التنمية المتغير المستقل. وهو ما يستدعي دراسة أثر الاستقرار الأمني على التنمية الاقتصادية في ليبيا اعتبارها دولة نامية. وهناك علاقة كبيرة بين الأمن والتنمية الاقتصادية كون كلاهما يدوران في محور حياة الانسان والأمن والتنمية كعنصران متلازمان بحيث أن أي خلل في أحدهما ينعكس سلباً على الآخر وأي استقرار أو تطور فيهما ينعكس إيجاباً عليهما. فالأمن والتنمية الاقتصادية عنصران متلازمان لأن الأمن شرط أساسي للبناء الاقتصادي ومن دونه لا يمكن تأسيس اقتصاد مزدهر من جانب آخر فان الاقتصاد الذي ينمو بنسب جيدة يخلق فرص للمواطنين، ويعد وسيلة للحفاظ على الاستقرار وحافراً لتعزيز

الأمن. ويلاحظ أن هناك اتجاهها عاما على المستوى الدولي للنظر إلى التنمية باعتبارها عملية توسيع حريات البشر، حيث ينصب الاهتمام على توسيع قدرة الناس ليحيوا حياة يثمنونها أو يرغبون في تحقيقها، أو حياة لديهم من الأسباب ما يدعوهم على الأقل لتثمينها، وبحسب عالم الاقتصاد والفيلسوف الهندي أمارتيا صن تعد عملية توسيع حريات البشر الغاية الأساسية للتنمية، والوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية المرغوبة، وهنا يمكن لنا فهم الغاية الأساسية باعتبارها الدور البنائي (الصمادي والعودات: 2009، 232-255).

النتائج:

1. أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل، ومن ثم فإن أوجه التلازم بين الأمن والتنمية لتحقيق الاستدامة يمكن النظر إليها من المنظورات التالية:

المنظور الأول أن الأمن لا يمكن أن يتحقق إلا بتوافر عدد من الشروط الأولية الاقتصادية والصحية والبيئية أي شروط تنمية.

المنظور الثاني يرى أن الأمن شرط أساسي في تحقيق التنمية.

المنظور الثالث يرى أن العلاقة بين الأمن والتنمية علاقة تداخل وتشابك

2. الأمن والتنمية عنصران متلازمان، أي خلل في أحدهما ينعكس سلبا على الآخر، وأي استقرار أو تطور فيهما ينعكس إيجابا عليهما فالأمن هو المحرك الحقيقي للتنمية والداعم لها والمؤكد على استقرارها وازدهارها وديمومتها، ولهذا تحرص دول العالم على الاهتمام بالأمن واعتباره من أهم الواجبات الرسمية التي تقوم عليه الدول وتسخر له كل الإمكانيات المادية والبشرية وتعمل لمصلحة تطويرها مختلف العقول الواعية المدركة لأهميتها. ضعف التنمية وانخفاض أو انعدام دخل الفرد يؤدي إلى ضعف الأمن وهذا يهدد بانتشار مختلف الجرائم والسرقات التي تبدأ بسيطة لسد الاحتياجات الضرورية ثم تتطور مع الوقت، حيث يتحول الأمر إلى جرائم تقف خلفها مؤسسات إجرامية يصعب معها العلاج. ضعف الأمن واختلاله يؤدي إلى الاعتداء على



الأموال والأنفس وبهذا تبدأ الأموال في الهجرة خارج مناطق الاختلال الأمني ولهذا يعد الأمن الوطني هو المطلوب رقم واحد لجميع حكومات العالم وشعوبها وتحقيقه يتحقق الازدهار والرفق والتقدم للأمم، وجميع كتب التاريخ تؤكد أن الأمم التي ازدهرت ونمت كان الأمن هو المحرك الأساسي لها، فإحساس الإنسان بالأمن على عرضه وما له ونفسه يكون الدافع الأساسي له للعطاء والتطور.

3. التأكيد على أن التنمية المعاصرة تتطلب استقرارا أمنيا لازما لانطلاقها واستدامتها واستمرارها.

4. أن الأمن أن يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في توفير الظروف المناسبة لنجاح المجهود التنموي لاسيما ما تعلق بصيانة البنى التحتية من أي تهديدات أو مخاطر الحروب.

أن الأمن يمكن من توفر المورد البشري المتحفز الذي يشعر بالطمأنينة والثقة، ما يجعله مقبلا على المشاركة الفعالة في توفير دعائم التنمية.

5. أن الفقر والبطالة أهم التحديات التي تواجه الأمن والتنمية الاقتصادية، لذا لا بد من الاهتمام بالتنمية الاقتصادية لمنع أسباب التحاق الشباب بالمليشيات المسلحة.

التوصيات:

1. العمل على وضع الأمن كهدف أول يجب تحقيقه وتحقيق استمراريته قبل أي هدف آخر.

2. العمل على خلق وعي بين المواطنين بأهمية الأمن ودوره الفعال في حركة التنمية ودعوة المواطنين على تسليم الأسلحة طواعية.



المراجع:

1. الحربي، سليمان عبد الله (2008)، مفهوم الأمن ومستوياته وصيغة تهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد التاسع عشر، 112-125.
2. الزيات، السيد عبد الحليم (2002)، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
3. السعيد، فكرون ال (2005)، استراتيجية التصنيع والتنمية في المجتمعات النامية - حالة الجزائر - دراسة نظرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة.
4. الصمادي، هشام والعودات عبد الرؤوف (2009)، أثر البيئة الاقتصادية في الديمقراطية، مجلة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 232-255.
5. العامري، سمان ومحسن عامر (2009)، مقارنة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي، المجلة السياسية والدولية، العدد الحادي عشر، ص 176-198.
6. العيسوي، إبراهيم (2000)، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة.
7. القريشي، مدحت (2007)، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان.
8. المحلاوي شعبان (2014)، أثر الأمن على التنمية الاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي الأول دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع، طنطا، الجمهورية المصرية، 111-135.
9. المقداد، محمد أحمد (2005)، واقع الأمن الجماعي في ظل سياسات التدخل الدولي، مجلة دراسات العاوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة الجامعة الأردنية، المجلد الثاني والثلاثون-367-358.
10. جبر، وليد عيد (2020)، الامن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة- العراق انموذجاً، مجلة كلية التربية، العدد السادس، 189-209.



11. حسين، غازي فيصل (2014)، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث دار الـراية للنشر والتوزيع، عمان.
12. ساحلي، مبروك (2019)، العلاقة بين الأمن والتنمية في دول الربيع العربي- دراسة حالة الازمة السورية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد احدى وخمسون، قسنطينة، الجزائر، 485-501.
13. شبلي، ثروت محمد (2020)، برنامج دراسة مجتمع، مركز التعليم المفتوح، بنها.
14. عبد المهدي، محمد عشري (2014)، الاستقرار الأمني وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر- ظاهرة الأمنوتنموية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، 37-76.
15. عثمان، معتز بالله وآخرون (2013)، أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية، المنظمة العربية لحقوق الانسان، القاهرة.
16. فريد، أسماء محمد (2008)، الأمن القومي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة.
17. مصباح، عامر (2015)، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الرابع، 99-101.
18. مراد، على عباس (2017)، الأمن والأمن القومي – مقابلات نظرية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 136-199.
19. مرتضى، عبير ومحمد، حمد (2000)، دور الأمن في التنمية الاقتصادية العراق انموذجا، مجلة أهل البيت، بغداد، العراق، 267-284.
20. محمد، عباس علي (2013)، الأمن والتنمية- دراسة حالة العراق للمدة 1970-2007، مركز العراق للدراسات، بغداد.
21. وهبان أحمد (2003)، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الدار الجامعية، الإسكندرية.